دراسة قياسية لأثر الجباية البترولية على الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2000-2016)

A study of the impact of petroleum taxation on economic cycles in Algeria for the period 2000-2016

د. مراح ياسين جامعة محند أولحاج البويرة(الجزائر)*

تاريخ الإيداع: 13-09-2019 تاريخ القبول: 14-11-2019 تاريخ النشر: 15-01-2020

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد علاقة وتأثير حجم الجباية البترولية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على اتجاه وتقارب الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2016، ومن أجل معرفة هذه الآثار قمنا بدراسة قياسية تربط بين الجباية البترولية والناتج المحلي الحقيقي، وذلك ما مكننا من الوصول إلى الاستنتاج بناء على مخرجات النموذج القياسي من وجود علاقة بين أسعار النفط من خلال الجباية البترولية وما بين الدورة الاقتصادية من خلال الناتج المحلي الحقيقي، من خلال ذلك تبين لنا أن الجباية البترولية هي المسبب الرئيسي للدورات الاقتصادية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الجباية البترولية، الدورات الاقتصادية، الناتج المحلي الحقيقي.

Abstract:

This study aims to determine the relationship and impact of petroleum taxation associated with fluctuations in oil prices in global markets on the direction and convergence of economic cycles in Algeria for the period 2000-2016. In order to know these effects, we conducted a statistical study linking petroleum taxation and real GDP, which enabled us to confirm the existence of relationship between oil prices through the level of petroleum taxation and economic cycle through real GDP. This result reveals that the petroleum taxation is the main cause of economic cycles in Algeria.

Key words: petroleum taxation, economic cycles, real GDP.

* الدكتور ياسين مراح أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير بجامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، البريد الإلكتروني: Yassinemerah300@Gmail.com

مقدمة:

يشكل قطاع المحروقات في الجزائر، الركيزة التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني فهو المصدر الرئيس لدخولها وعائداتها، لذلك تحاول الجزائر انتهاج سياسة طاقوية توازن بين الاحتياجات اللازمة لتطويره من جهة وبين تحصيل أكبر قدر ممكن من المورد المالي الذي ينتج عنه والمتمثل في الجباية البترولية من جهة أخرى.

لذلك نجد وضعية الاقتصاد الوطني رهينة للتقلبات السعرية للنفط المرتبطة أصلاً بالعوامل الخارجية ما يجعله عرضة لأزمات مختلفة، فعندما تكون أسعار النفط مرتفعة يزداد الإنفاق الحكومي وبالتالي يكون ازدهار وتوسع في النشاط الاقتصادي نتيجة زيادة العوائد النفطية المتمثلة في الجباية البترولية، أما إذا كانت أسعار النفط منخفضة فيكون انكماش وركود في النشاط الاقتصادي، هذه الاختلالات والتذبذبات في شكل فترات من الازدهار والتوسع تليها فترات من الانكماش والركود في النشاط الاقتصادي تدعى بالدورات الاقتصادية.

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي تسعى للإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الجباية البترولية في تحديد اتجاه وتقارب الدورات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016؟

ومن أجل الإجابة على إشكالية البحث تم تقسيمه إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول: الإطار النظري للدورات الاقتصادية.

المحور الثاني: الإطار التطبيقي لأثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000-2016

أهداف الدراسة :

نتطلع من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نورد بعضها في ما يلي:

- ✓ محاولة التعرف على ماهية الدورات الاقتصادية وذلك من خلال إبراز الجوانب النظرية وأهم المراحل التي تمر، إضافة إلى تحليل مختلف المعايير في تحديد نوع الدورة الاقتصادية .
- ✓ محاولة تحديد نسبة مساهمة الجباية البترولية كانعكاس لتقلبات أسعار النفط في تفسير اتجاه وتقارب الدورات الاقتصادية في الجزائر.

- ✓ محاولة إظهار المكانة الأساسية التي يحتلها النفط في الاقتصاد الجزائري، وما يمكن أن يؤدي إلية استمرار هذا من عواقب وخيمة على مستقبل أداء الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل تذبذب مستويات أسعار هذه المادة وعدم استقرار أسواقها.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** بالنسبة للحدود المكانية سوف نقوم بدراسة أثر الجباية البترولية على الدورات الاقتصادية من خلال دراسة حالة **الجزائر**.
- **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية في دراسة أثر الجباية البترولية على الدورات الاقتصادية في الجزائر وذلك للفترة الممتدة من **2000-2016**.

المنهج المتبع:

نستخدم مزيجاً من المناهج المتعددة في الدراسة الاقتصادية ، بداية بالمنهج الوصفي عند التطرق إلى الجانب النظري للدراسة، إلى استخدام المنهج التحليلي عند تحليل أثر الجباية البترولية على الدورات الاقتصادية في الجزائر، وفي الأخير يتم استخدام منهج دراسة الحالة من خلال قياس العلاقة السائدة بين الجباية البترولية والناتج المحلي الحقيقي والتي من خلالها يمكننا الحكم على وجود تأثير عل الدورات الاقتصادية في الجزائر

المحور الأول: الإطار النظري للدورات الاقتصادية:

نتناول في هذا الجزء مدخل للدورات الاقتصادية وذلك من خلال إعطاء مجموعة من التعاريف لها، إضافة إلى المراحل التي تمر بها، ومختلف أنواعها وذلك على النحو الآتي.

1- تعريف الدورات الاقتصادية

تعددت تعاريف الدورات الاقتصادية، من مفكر اقتصادي إلى آخر، وذلك باختلاف المدرسة الفكرية للاقتصاديين، ومن زمن إلى آخر، ناهيك عن طبيعة الدورة الاقتصادية ونوعها، كما أن هناك من ينظر إلى الدورة الاقتصادية من زاوية آثارها على متغيرات الاقتصاد الكلي، ومدى شدتها، وعموما نورد بعض هاته التعاريف على النحو الآتي:

1-1- "الدورة الاقتصادية هي تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، القائم على آليات السوق بصفة خاصة، وهي تحدث في حجم الإنتاج ومستوى التشغيل والمستوى العام للأسعار، وتختلف عن بعضها من حيث المدة شدة التقلبات" (رمزي زكي، 1989، ص: 143).

ركز الكاتب في تعريفه للدورة الاقتصادية على تلك التذبذبات في قوى السوق –العرض والطلب – وهو بذلك يحصر الدورة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي بصفة كبيرة، كما يركز على أن الدورة الاقتصادية تنعكس بشكل مباشر على المتغيرات الكلية المتمثلة في حجم الإنتاج ومستوى التشغيل والمستوى العام للأسعار.

1-2-" الدورة الاقتصادية هي تلك الاختلالات التي تطرأ على الاقتصاد الكلي، المتأتية من القرارات اللاعقلانية للمؤسسات الاقتصادية" (فؤاد عبد الله العمر،2003،ص:82).

من خلال هذا التعريف فإن الكاتب يرى بأن الدورة الاقتصادية هي نتاج القرارات غير العقلانية التي يتخذها مسيري المؤسسات والشركات الاقتصادية، على اعتبار أن ما يحرك هاته المؤسسات هو تعظيم الأرباح، ونشير هنا أن الكاتب يهمل الجوانب الأخرى التي قد تكون سبباً لهاته الاختلالات، كقوى العرض والطلب والكوارث الطبيعية والقرارات السياسية وغيرها.

1-3- "الدورة الاقتصادية هي تلك التحركات في الدخل الوطني الإجمالي حول الاتجاه العام للنشاط الاقتصادي الكلي، وهذه التحركات غير منتظمة من حيث مدتها وعمقها، ولكن الانتظام يمكن ملاحظته فقط من خلال التحرك المشترك لعدد كبير من المتغيرات الاقتصادية الكلية" (أحمد عبد الله علي عسيري،2003،ص: 297).

نجد أن هذا التعريف يختلف عن التعريف الكلاسيكي للدورة الاقتصادية في أنه لا يشير إلى أن الدورة الاقتصادية هي التقلبات في النشاط الاقتصادي، و لكنها تمثل الانحرافات في النشاط الاقتصادي عن الاتجاه العام طويل الأجل للنمو الاقتصادي، و كذلك نجد أنه لا يركز على فكرة نقاط التحول وتحديد مراحل الدورة الاقتصادية، و لكنه يرى أن الانتظام في الدورة الاقتصادية يكون من خلال التحرك المشترك بين عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية و المتغير المعبر عن النشاط الاقتصادي الكلي.

من خلال ما سبق يمكننا أن نعرف الدورات الاقتصادية على النحو الآتي:

"الدورات الاقتصادية هي تلك التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي الكلي للدول وتأثر فيه إما بالتوسع أو الانكماش، وتحدث في نفس الوقت وفي عديد من الأنشطة الاقتصادية" .

2- مراحل الدورات الاقتصادية

هناك فرق جوهري بين الأزمات الاقتصادية والدورات الاقتصادية، بحيث أن الأزمة الاقتصادية هي جزء من الدورة الاقتصادية، إلا أن المتعارف عليه أن بداية الدورة الاقتصادية يستدل عليها من خلال بداية الأزمة الاقتصادية، على اعتبار أنها السمة البارزة لبداية الدورة الاقتصادية، ونقطة الانعطاف ما

بين الرواج الاقتصادي والانكماش الاقتصادي، وما يتفق عليه الاقتصاديون أن الدورات الاقتصادية في أي نظام اقتصادي، ومهما كان تطور الاقتصاد، لها أربع مراحل، تبدأ بمرحلة التوسع الاقتصادي، وتنتهي بمرحلة التوسع الاقتصادي أيضا في دورة كاملة، إلا أننا نشير هنا إلى صعوبة الفصل بين مرحلة الرواج الاقتصادي (القمة) ومرحلة التوسع، على اعتبار أن نقطة الانعطاف الناتجة عن صدمة سالبة تؤدي إلى تغيير اتجاه الدورة الاقتصادية دون إمكانية معرفة أو تمييز مرحلة الرواج، وكلك الأمر بالنسبة إلى مرحلة الانكماش الاقتصادي ومرحلة الركود الاقتصادي، وعموما يمكننا تفصيل مراحل الدورة الاقتصادية الأربع ومميزات كل مرحلة على النحو الآتي:

2-1- مرحلة التوسع:

تتميز هاته المرحلة بتوسع قطاع الأعمال بدرجة كبيرة، ناتجة عن ارتفاع الطلب الاستهلاكي الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، ما يجعل قطاع الأعمال يتحرك توسعاً من جديد على اعتبار أن ما يحركه بالدرجة الأولى هو تعظيم الأرباح، وبالتالي يؤدي بالمنتجين إلى رفع إنتاجيتهم من أجل تلبية الطلب المتزايد، وهو ما يزيد في معدل الأرباح لجل الوحدات المنتجة نتيجة ارتفاع حجم المبيعات (نسيب الخازن، ص: 141)، كما أن التوسع في قطاع الأعمال يؤدي إلى رفع مستوى الاستثمار، سواء الجديد أو الإحلالي، من جهة أخرى فإن هذا التوسع في قطاع الأعمال، يؤدي إلى امتصاص البطالة، ما يؤدي إلى ارتفاع الدخل لدى القطاع الاستهلاكي فيزيد الاستهلاك بالدرجة الأولى أكثر ما من زيادة الادخار، الذي يزداد بمعدل متناقص كنتيجة لارتفاع الأسعار، الأمر الذي يؤدي بالعائلات إلى تعديل تفصيلاتهم في الحيز الزمني في ظل ارتفاع الأسعار إلى تفضيل الاستهلاك على الادخار، كما تتميز هذه المرحلة بحركية في الدائرة المالية وذلك بارتفاع أسعار الأوراق المالية بمختلف صيغها، كما يزيد الطلب على الائتمان نتيجة التوسع في الائتمان وهو ما يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة والعائد لدى القطاع المالي (إسماعيل الشناوي،2008 ، ص.ص:208-209) كل هذا ينعكس في صورة ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي.

2-2-مرحلة الرواج:

ويطلق عليها مرحلة القمة، وعندها يواصل قطاع الأعمال توسعه لكن بوتيرة أقل، على اعتبار أن الأسعار في هاته المرحلة تبلغ مستويات قياسية، تؤدي إلى تراجع الطلب الاستهلاكي، وهو ما ينعكس في صورة تراجع الأرباح للوحدات الإنتاجية إلا أن أرباحها تظل موجبة، ولكنها تنمو بمعدلات متناقصة، من جهة أخرى فإن الدائرة المالية تسجل حركية مالية، إلا أنها موجهة لغرض المضاربة وتحقيق الأرباح، وعليه يصبح العائد في هاته المرحلة بالنسبة للدائرة المالية عائد ريعي متأتي من المضاربة، وهو أخطر

أنواع الريع على الاقتصاد، يؤدي إلى تشوهات هيكلية في الاقتصاد ككل، كما أن هاته المرحلة تتميز بمواصلة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي والدخل والاقتراب من مستوى التشغيل الكامل، كما تتميز بثبات الدخل لدى الأفراد (علاء الدين مرجان محفوظ، 2009، ص:05).

2-3- مرحلة الانكماش: وهي نقطة الانعطاف في الدورة الاقتصادية، بحيث تلي مرحلة الرواج" القمة"، تمتد هاته المرحلة من ستة أشهر إلى سنة حتى يمكننا القول بأننا قد بدأنا مرحلة الانكماش الاقتصادي، تبدأ هاته المرحلة نتيجة صدمة سالبة في قطاع معين، سواء أكان قطاع الأعمال أو القطاع المالي أو القطاع الاستهلاكي ناهيك عن شبه قطاع العالم الخارجي، هاته الصدمة تؤدي إلى تسارع الأحداث لتنتقل من قطاع لآخر، إلا أن ما يميز هاته المرحلة أن الصدمة في أي قطاع سرعان ما تنتقل إلى قطاع الأعمال، فيبدأ في الانكماش نتيجة هاته الصدمة السالبة، وهو ما يؤدي إلى تناقص في مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالتالي تراجع مستوى التشغيل وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي يؤدي الى تراجع القطاع الاستهلاكي، بحيث يعدل القطاع تفضيلاته ويتجه إلى الادخار عوض عن الاستهلاك، وهو ما يعمق الخلل في قطاع الأعمال الذي يعاني من تراجع الطلب الاستهلاكي كنتيجة حتمية لارتفاع معدلات البطالة، وهو يؤدي إلى تناقص الاستثمار وتناقص أرباح المنظمين وتراجع المبيعات لدى الوحدات الإنتاجية (طالب محمد عوض، 2004، ص ص: 151-152).

2-4- مرحلة الركود الاقتصادي: يطلق عليها اسم مرحلة القاع، هاته المرحلة قد لا تحدث في أغلب الأحيان، إذ سرعان ما تبدأ مرحلة الانكماش الاقتصادي تبدأ الحكومات في إيجاد حلول وآليات الإنقاذ المالي للاقتصاد قبل الوصول إلى هاته المرحلة التي تتميز بانخفاض شديد في الناتج المحلي الإجمالي (موسى أدم عوسى،1993، ص: 212) ، وتعمل الحكومات على الإنقاذ الاقتصادي والمالي للاقتصاد قبل الوصول الى هاته المرحلة حتى لا تكون هناك اضطرابات اجتماعية خطيرة في المجتمع، وهي مرحلة تتميز بانخفاض شديد للدخل الناتج عن ارتفاع البطالة إلى معدلات عالية جدا وتعطل كبير في الطاقات الإنتاجية لدى مؤسسات الأعمال، وهو ما يؤدي إلى تراجع مبيعاتها وارتفاع حجم مخزوناتها وانخفاض أرباح المنظمين، وقد تحقق خسائر تصل إلى حد إفلاس المنشآت وترتفع حالة التشاؤم لدى المستثمرين، فيقل الاستثمار وتنعدم حركية الدائرة المالية أو تكاد من خلال انعدام الطلب على الائتمان وارتفاع مخاطر عدم التسديد للديون (بنك فلسطين ص ص: 4-7).

ويمكننا تمثيل مراحل الدورة الاقتصادية في شكل بياني رقم 01 الموضح أدناه .

الشكل رقم 01: تمثيل مراحل الدورة الاقتصادية بيانيا.

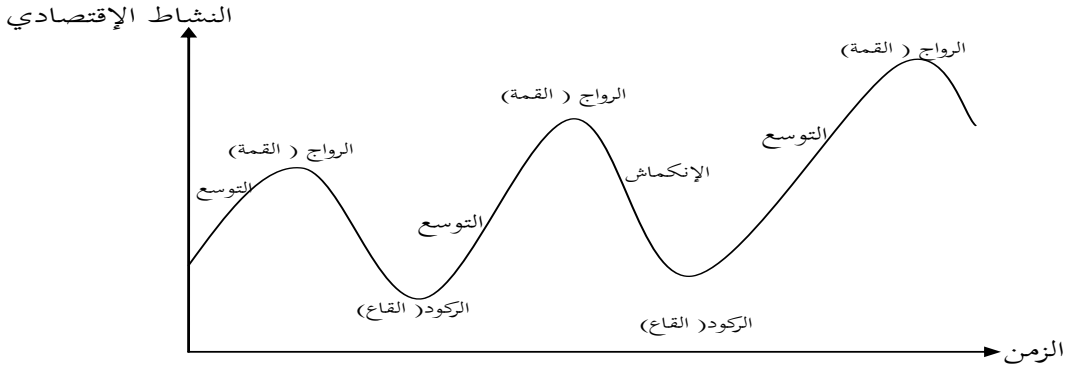

المصدر: بول ساموبلسون ووبليام نورد هاوس (2006)، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله ،الأهلية للنشر، ط15، الأردن، ص: 587.

الاقتصادي، وهذا غالبا ما نجده في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على قطاع وحيد، له آلية الجر الخلفي والأمامي لباقي القطاعات، وبالتحديد نجد هاته الظاهرة في الاقتصاديات التي يكون قطاع المحروقات هو القطاع المحرك الرئيسي في الاقتصاد، كما هاته الظاهرة نجدها في الاقتصاديات التي تتميز بتقارب الدورات الاقتصادية فيها، والتي يكون القطاع الوحيد المحرك للاقتصاد هو القطاع الرئيسي في مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

3- أنواع الدورات الاقتصادية

هناك العديد من المعايير في تحديد نوع الدورة الاقتصادية، فهناك معايير أسباب و/أو عوامل الدورة الاقتصادية، وهي النماذج التي تحدد نوع الدورة الاقتصادية من السبب الذي أحدثها، وعليه يمكننا تفصيل أنواع الدورات الاقتصادية حسب المعايير التالية:

3-1- معيار أسباب حدوث الدورة الاقتصادية: حسب هذا المعيار نجد العديد من النماذج، نذكرها على النحو الآتي:

3-1-1-نماذج قصور الاستهلاك:

تركز نماذج قصور الاستهلاك على تباطؤ الإنفاق الاستهلاكي، نتيجة ظرف معين أو عامل معين، ما يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي وسيادة حالة من الكساد، وقد أرجعت هاته النماذج الدورة الاقتصادية إلى عدة عوامل منها عدم العدالة في توزيع الدخل، وتوجيه الدخل إلى الفئات المرتفعة الميل الحدي للادخار بدل الفئات ذات الميل الحدي للاستهلاك المرتفع، ناهيك عن تباطؤ نمو الأجور، وعليه فإن الإنفاق الاستهلاكي لن يكون قادراً على استيعاب الإنتاج، وهو ما ينعكس سلباً على مستوى النشاط الاقتصادي في شكل دورة اقتصادية، تزداد حدةً مع مرور الوقت، وعليه يتضح أن التغير في مستوى النشاط الاقتصادي مرتبط ارتباطاً وثيقا بمستوى الإنفاق الاستهلاكي (عزي حجازي، 2010، ص: 16).

3-1-2- نماذج الإنفاق الاستثماري:

هناك علاقة موجبة بين فترات التوسع الاقتصادي وفترات الإفراط الاستثماري، وهذا مرده إلى أن الإنفاق الاستثماري خاصة على السلع الرأسمالية يدفع الاقتصاد ككل إلى مرحلة التوسع، ويستمر الوضع إلى أن يبدأ العائد الاستثماري في الانخفاض نتيجة التنافسية وزيادة الاستثمارات عن حاجة الاقتصاد، ما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأجور الأجور وفرص العمل وبالتالي بداية الدورة الاقتصادية (عزي حجازي، 2010، ص: 16).

3-1-3- نماذج دورة حياة المنتوج:

تنص نظرية دورة حياة المنتوج على أن المنتوج يمر بأربعة مراحل، أولها ظهور **المنتج كاختراع تكنولوجي جديد** يكتسب من خلاله ميزة تنافسية، تؤدي إلى انتشاره بسرعة كبيرة، مما يحقق وفرة مالية للقطاع المنتج له، إلا أنه في **المرحلة الثانية** وهي **مرحلة الإشباع** يبدأ المنتج بفقدان أهميته التي كان يتمتع بها في بداية ظهوره في السوق، وهي مرحلة تقليده من قبل المنافسين، يبدأ في التراجع تدريجياً إلى أن يندثر تماماً، إذ ترتفع نفقات التسويق وتزداد المنافسة بين المنتجين، ويقابل ذلك استقرار أو انخفاض المبيعات، وكذلك تقل معدلات الأرباح لشدة المنافسة وارتفاع التكاليف، ثم تأتي **مرحلة التدهور:** والتي تعد آخر مراحل حياة المنتج، حيث تبدأ المبيعات الإجمالية بالانخفاض التدريجي، أو الانخفاض الحاد، ويتم ذلك نتيجة تحول بعض المتعاملين عن استعمال المنتج، وذلك لعدد من العوامل في مقدمتها التقدم التكنولوجي الذي يجعل المنتج خارج التداول أو ظهور منتجات جديدة ذات منافع أفضل من المنتجات الحالية (محمد سمير جلاب، 2014، ص ص: 94-95).

3-2 معيار مدة الدورة الاقتصادية:

حسب هذا المعيار فإننا نجد العديد من أنواع الدورات الرئيسية، كما يمكن تقسيمها إلى معايير فرعية لهذا المعيار، يمكننا ذكرها على النحو الآتي (ضياء مجيد الموسوي، 2011، ص:148):

أ- دورة kitchen: والتي تستمر لفترات زمنية قصيرة تصل إلى أربعة أشهر.

ب- دورة juglar: ذات المدى المتوسط، والتي يبلغ طولها في المتوسط تسعة أعوام ونصف.

ج- دورة kondrateff: ذات المدى الطويل، والتي تحتاج لتحقيقها إلى ما يزيد على خمسين عاماً.

وإلى هذه الدورات الثلاثة ينبغي أن نضيف دورة kuznets، والتي يتراوح طولها بين 15 و 25 سنة، والتي يصحبها تقلبات في كل من عرض القوة العاملة والموارد الاقتصادية الأخرى المتاحة للاقتصاد القومي، وفي معدلات الإنتاجية المتعلقة بالكفاءة التي تستخدم بها هذه الموارد، وفي الكثافة – أي معدلات التوظيف أو البطالة- التي يتم بها استخدام الموارد، ومن الواضح أن وجود هذه الدورات ذات

المدى الزمني المختلف وإمكانية تشابكها قد يفسر عدم الانتظام الملحوظ في الدورات الاقتصادية ذات الأجل القصير، وهو الأمر الذي قد يترتب عليه عدم توافر قدر كبير من التماثل بين هذه الدورات وبعضها البعض.

3-3- معيار مصدر الدورة الاقتصادية:

انقسم الاقتصاديون في مصدر الدورات الاقتصادية إلى اتجاهين أساسين :(محمد هاني وكمال باصور، 2015، ص: 15)

الاتجاه الأول: يرى هذا الاتجاه بأن التقلبات الاقتصادية في جوهرها أزمة طلب ناتجة عن جمود الأثمان والرواتب في الأجل القصير والتي تولد ردود أفعال كمية تحدث في الأسواق، أي بمعنى مدى استجابة الأثمان والرواتب للاختلالات الأسواق وردود أفعالها على الكميات المطلوبة.

الاتجاه الثاني: يرى أنصار هذا الاتجاه أن الدورات الاقتصادية في جوهرها تتولد عن عوامل عينية بحتة "الإنتاج"، أي مصدرها ناتج عن المتغيرات التي تحدث في المحيط الاقتصادي (كالأزمات التكنولوجية – تخصيص عوامل الإنتاج – تطور وانتشار الأزمات الأولية داخل القطاعات الاقتصادية)، فانعكاس أزمات العرض على الاقتصاد المتوازن كافية لإحداث تقلبات اقتصادية فيه.

المحور الثاني: الإطار التطبيقي لأثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000-2016.

ما يهمنا في دراستنا في هذا الجزء هو تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي، بمعنى دور الجباية البترولية في الدورات الاقتصادية في الجزائر، وقبل الخوض في هذا الجانب نشير إلى ما يلي:

- ✓ أن الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر يستبعد المستوى العام للأسعار، إلا أن هذا المستوى العام للأسعار المرتفع نوعا ما، كان في أغلب الحالات مقصوداً من طرف الحكومة، من أجل امتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية السالبة.
- ✓ أن التضخم ليس أمراً سليباً في كل الحالات، فقد أصبح التضخم من أهم إجراءات السياسة النقدية الحديثة لتحريك الطلب الفعال، فالبنك المركزي صار يعمل على أن يغرس في المستهلكين من جهة شعور الخوف من التضخم من أجل زيادة الاستهلاك، على اعتبار أن قيمة النقد في علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، فإذا ما تولد لدى المستهلك توقع من أن قيمة النقد ستنخفض قيمتها مستقبلا، فإنه يفضل إنفاقها حاليا، بدلا من ادخارها، هذا من جهة، من جهة أخرى فإن البنك المركزي عندما

يلجأ إلى إجراء التخويف من التضخم، فإنه يستهدف بالدرجة الأولى سعر الفائدة الحقيقي، الذي يعمل جاهدا على أن يكون سلبياً.

وتقضي الفكرة هنا بإبقاء سعر الفائدة الإسمي متدنياً، مع معدل تضخم مرتفع، ما يجعل سعر الفائدة الحقيقية سالباً، الأمر الذي يجعل الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية جذاباً، وهو ما يزيد من الإنفاق الاستثماري بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك، وهنا يكون لدى البنك المركزي تركيبة قوية قابلة للقياس وللتحكم فيها، فزيادة الاقتراض تزيد من المعروض النقدي، وبالتالي المزيد من الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي على حد سواء، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سرعة تداول النقود، ليصل في الأخير إلى الهدف الأساسي وهو زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (جايمس ريكاردز، 2014، ص ص: 140-146)

1- بناء وتقدير نموذج أثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000-2016.

نتطرق في هذا الجزء من الدراسة، بعد تقديم وتعريف متغيرات النموذج وبناء النموذج، إلى التحليل الإحصائي للنموذج القياسي، بالإضافة إلى التحليل الاقتصادي، لنصل من خلال ذلك إلى الحكم بوجود أو عدم وجود علاقة بين الجباية البترولية والناتج المحلي الحقيقي في الجزائر حسب مخرجات النموذج.

1-1- تقديم نموذج الدراسة.

قبل بناء النموذج الإحصائي الذي يدرس تأثير الجباية البترولية، نشير بأن الدولة ومنذ بداية الألفية الثالثة، سطرت في استراتيجيتها ما يلي (محمد سعودي، 2017، ص: 78):

- تنطلق سياسة الإنعاش الاقتصادي من سياسة مالية توسعية، كينزية في خلفيتها الفكرية، تعتمد تعويض الطلب الكلي الفعال للأعوان الاقتصاديين، من خلال سياسة مالية تعويضية، تعتمد هاته السياسة في مضمونها على المخططات والبرامج التنموية التي تقوم الحكومة بتنفيذها عن طريق سلطاتها المركزية والمحلية، ويكمن جوهر هاته النظرية في أن المخططات والبرامج التنموية ذات المبالغ المالية الكبيرة وعلى نطاق واسع، من شأنه أن يعطي الاقتصاد دفعة تمكنه من التعافي تدريجيا بناءا على قوته الذاتية، إذ أن هاته البرامج يمكن أن تبعد الاقتصاد عن مركز الكساد وتشجع على التعافي والانتعاش، والركيزة الأساسية لهاته السياسة أنها تقوم بتمويل برامج الإنفاق من مصادر تمويل غير نشطة، وذلك من خلال محاولة تعبئة الادخارات التي تتم تداولها خارج الجهاز المصرفي، أو تلك المكتنزة، لغياب الوعي والثقافة المصرفية لدى الأعوان الاقتصاديين أو لعامل الدين والعرف والتقاليد، أو حتى الثقة في الجهاز المصرفي؛
- التخفيف من الجباية العادية، من خلال الإعفاءات الضريبية التي تضمنها سياسة الإنعاش الاقتصادي في جانب العرض؛

❖ كما أنها تهدف إلى تنويع الجباية خارج المحروقات، من خلال الرفع من أداء الإدارة الضريبية، وليس من خلال فرض ضرائب جديدة.

ما نود الوصول إليه هنا أن الإيرادات العامة، وعلى الرغم من سيطرت الجباية البترولية عليها إلا أن هناك إرادة نحو تنويعها من خلال رفع مساهمة الجباية العادية، وهذا على الرغم من المشاكل التي تعانيها الأخير والتي يرصدها بالتفصيل تقرير مجلس المحاسبة (تقرير مجلس المحاسبة، 2013).

1-2- بناء النموذج القياسي، وتقدير تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000 - 2016.

1-2-1 تعريف المتغيرات المستعملة في النموذج وبناء النموذج: نقدم المتغيرات التي استعملناها في النموذج القياسي لإتباع تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000 - 2016 على النحو الآتي:

❖ **الجباية البترولية F.P:** وهي تلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة، المتأتية من فرض الضرائب والرسوم على نشاط قطاع المحروقات، وتكون مصدرها داخلي، من خلال الضرائب والرسوم على نشاط (التنقيب، الاستغلال، التكرير، والتوزيع...الخ)، أو تلك التي تكون مصدرها خارجياً من خلال نشاط التصدير للمحروقات باختلاف أنواعها من الغاز المسال إلى البترول الخام ومشتقاته، وتكون مباشرة أو غير مباشرة أيضا، بالإضافة إلى الضرائب المفروضة على أرباح الشركات الناشطة في مجال البترول كالضريبة على أرباح الشركات والضرائب غير المباشرة وغيرها من الضرائب والرسوم على القطاع، وقد أخذناها كمتغير مستقل في دراستنا هاته، وسنتتبع تأثيرها على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر لفترة الدراسة، وقد أخذنا إحصاءاتها من قوانين المالية للسنوات المعنية.

❖ **الناتج المحلي الحقيقي PIBr:** وهو الناتج المحلي الإسمي مقسوماً على المستوى العام للأسعار لفترة الدراسة، وهو يعكس حجم النمو الحقيقي في الاقتصاد الوطني، أي أنه يستبعد الزيادة الوهمية التي تكون في الأسعار، وقد أخذناه في دراتنا هاته لأنه يعكس وجود الدورات الاقتصادية من عدمها، إذ أنه في كثير من الحالات يعكس الناتج المحلي الاسمي وجود نمو موجب لفترة معينة، إلا أن هذا النمو لا يعدو كونه نموا وهميا ناتجا عن تضخم الأسعار، أي أنه في حين يعكس الناتج الاسمي مرحلة رواج، يكون الاقتصاد قد دخل مرحلة الانكماش على المستوى الحقيقي، وأن مرحلة الرواج هي وهمية، ولا تعكس الواقع الاقتصادي، وقد أخذنا بياناته من تقارير بنك الجزائر

الجدول رقم01: جدول يبين تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي.

السنوات	PIB_r (مليار دج)	الجباية البترولية (مليار دج)
2000	4296.655	840.6
2001	4260.8	916.4
2002	4473.726	917
2003	4977.967	862.2
2004	5593.815	899
2005	6785.323	916
2006	7470.934	973
2007	7870.602	970.2
2008	8907.646	1628.5
2009	7603.356	1835.8
2010	8802.466	840.6
2011	10197.205	1472.4
2012	10424.18	1561.6
2013	10398.438	1651.9
2014	10456.15	1577.7
2015	9673.965	1722.94
2016	9475.667	1682.55

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على:

- ✓ PIB_r تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.
- ✓ الجباية البترولية: قوانين المالية للسنوات المعنية.

1-2-2 :بناء النموذج القياسي للدراسة:

نقوم ببناء النموذج القياسي للدراسة، وذالك على النحو الآتي:

الجدول رقم02:جدول يبين تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي.

Dependent Variable: PIBR
Method: Least Squares
Date: 07/22/18 Time: 00:00
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2153.231	1315.721	1.636541	0.1225
FP	4.469730	1.007046	4.438456	0.0005

R-squared	0.567722	Mean dependent var	7745.229
Adjusted R-squared	0.538903	S.D. dependent var	2302.396
S.E. of regression	1563.421	Akaike info criterion	17.65727
Sum squared resid	36664283	Schwarz criterion	17.75530
Log likelihood	-148.0868	Hannan-Quinn criter.	17.66702
F-statistic	19.69989	Durbin-Watson stat	1.295729
Prob(F-statistic)	0.000479		

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات Eviews7 .

2- التحليل الإحصائي للنموذج :من خلال الجدول فإن التحليل الإحصائي للنموذج يكون على النحو الآتي:

- **معامل التحديد (R^2) :** إن قيمة $R^2 = 0.56$ هذا يعني أن 56%من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر سببها ارتفاع في الجباية البترولية المتزايد، في حين تعود 44%من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى، وقد استخدمنا معامل التحديد المعدل لأن لديه مصداقية اكبر في اختبار جودة الأداء العام للنموذج، وذلك كونه لا يتأثر بعدد المتغيرات المستقلة.

- **المعنوية الكلية للنموذج اختبار فيشر** Prob (F-statistic)=0,000: وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني معلمة متغيرة النموذج لاتساوي الصفر، وعليه فإن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع وفق علاقة خطية.

- **معنوية المعالم المقدرة (اختبار ستودنت):**

  - ✓ بالنسبة للحد الثابت Prob (c)=0,12 : وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة c غير معنوية إحصائيا ولذلك يمكن إعتبار الحد الثابت في النموذج معدوم.

  - ✓ بالنسبة للمعلمة fp: Prob (fp)=0,00 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة fp معنوية إحصائيا.

الجدول رقم03: جدول يبين تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي الحقيقي بعد إزالة الحد الثابت.

Dependent Variable: PIBR
Method: Least Squares
Date: 07/22/18 Time: 16:16
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FP	6.047877	0.305068	19.82468	0.0000

R-squared	0.490538	Mean dependent var	7745.229
Adjusted R-squared	0.490538	S.D. dependent var	2302.396
S.E. of regression	1643.372	Akaike info criterion	17.70391
Sum squared resid	43210728	Schwarz criterion	17.75292
Log likelihood	-149.4832	Hannan-Quinn criter.	17.70878
Durbin-Watson stat	1.834152		

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات.Eviews7

❖ **معامل التحديد(R^2) :**

إن قيمة R^2=0.49 وهذا يعني أن 49% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر سببها ارتفاع في الجباية البترولية المتزايد، في حين تعود 51% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى، وقد استخدمنا معامل التحديد المعدل لأن لديه مصداقية اكبر في اختبار جودة الأداء العام للنموذج، وذلك كونه لا يتأثر بعدد المتغيرات المستقلة .

من خلال الجدول المقدم للانحدار الخطي تظهر معادلة النموذج، والتي تربط بين الجباية البترولية والناتج المحلي الحقيقي في الجزائر على النحو الآتي:

$$Pibr=6.047*fp$$
$$(19.82)$$

R^2= 0 ,49 Prob F=0.000 n=17 DW= 1.83

❖ **اختبار وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء:**

إن قيمة داربن واتسون أكبر من القيمة العظمى du=1.1، وعليه نقوم بحساب القيمة 4–DU، والتي تكون بقيمة (2.9=1.1–4)، من خلالها نلاحظ أن قيمة داربن واتسون تقع بين المجال[2.9, 1.1] ، وعليه نقبل فرضية العدم h0 عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وهذا جيد بالنسبة للنموذج ويخدم الدراسة.

❖ **اختبار مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء:**

وتكون من خلال اختبارwhit ، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم 04 : اختبارwhite .

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	0.007606	Prob. F(1,15)	0.9317
Obs*R-squared	0.008616	Prob. Chi-Square(1)	0.9260
Scaled explained SS	0.009254	Prob. Chi-Square(1)	0.9234

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات.Eviews7

من خلال النتائج المحصلة عليها من الجدول أعلاه نجد احتمال مربع كايobs*R– Square تساوي (Prob. Chi– Square (1)= 0.9260) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نستنتج ثبات تباين حد الخطأ.

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج :**(Jarque–Bera) يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الجدول رقم05: اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج.

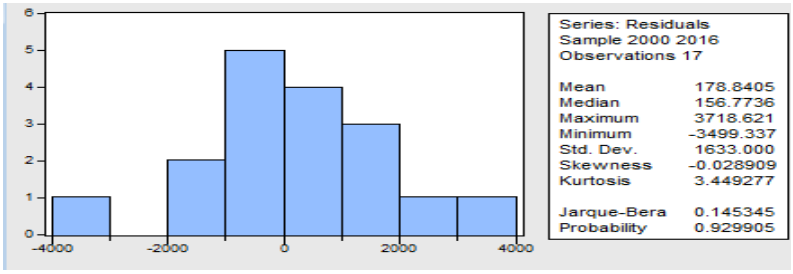

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات.Eviews7

من خلال النتائج نجد أن احتمال احصائية (Jarque–Bera) تساوي (Probability= 0,929) وهي أكبر من 5% بمعنى أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

3- التحليل الاقتصادي للنموذج:

من خلال النموذج أعلاه يتبين لنا جليا مدى تأثير الجباية البترولية المتأتية من تذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر للفترة 2000 - 2016، وبذلك تكون التقلبات السعرية للنفط هي المسبب الرئيسي للدورات الاقتصادية المعبر عنها بتذبذبات الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر لفترة الدراسة، وهو ما يعكسه معامل التحديد أعلاه، والذي يدل على أن ما يقارب الـــ 49% من التذبذبات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر مردها إلى تذبذبات

أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي تؤثر بشكل مباشرة وغير مباشر على الناتج المحلي الحقيقي، باعتبارها أهم انعكاس لتقلبات أسعار النفط، والتي تنعكس في صورة تدني المداخيل الجباية البترولية، باعتباره المصدر الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الخام في الجزائر، في حين تعود 51 % من التأثيرات على الناتج الحقيقي إلى عوامل أخرى، وبهذا فإننا نصل إلى نتيجة مفادها أن تقلبات أسعار المحروقات، التي تكون الجباية البترولية أهم انعكاساتها، هي المسبب الرئيسي للدورات الاقتصادية في الجزائر بالدرجة الأولى.

خاتمة:

خلال دراستنا لموضوع الدورات الاقتصادية في الجزائر، ومدى ارتباطها أو تأثرها بتقلبات أسعار النفط التي تنعكس في حجم الجباية البترولية وتمويل المالية العامة، ومن خلال الدراسة القياسية، توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن حجم الجباية البترولية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط، هي المصدر الأساسي للدورات الاقتصادية في الجزائر، وهذا من خلال حجم التأثير لهذا القطاع على الناتج المحلي الحقيقي سواء كانت مرتفعة أو متدنية، وهي تمارس التأثيرات الإيجابية على الاقتصاد في حال كانت الأسعار مرتفعة ، كما أن لها آثار سلبية في حال كانت مرتفعة ومنخفضة معا.
- يعاني الاقتصاد من حجم مداخيل المحروقات الكبيرة التي تشكل المصدر الأساسي لمقابلات الكتلة النقدية في الجزائر، وعجز السلطة النقدية على إيجاد الحلول المناسبة دون أن يكون لها تأثير على حجم المعروض النقدي، من خلال حجم المبالغ المرصودة في برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي، وعليه فالعلاقة بين التغيّر في الكتلة النقدية والدورات الاقتصادية هي وطيدة، فالتغير في كمية النقود هي مؤشر فعال يزودنا بصفة وافية بالمعلومات عن التذبذبات الاقتصادية
- أن الدورات الاقتصادية في الجزائر لفترة الدراسة، متأتية بالدرجة الأولى من التقلبات السعرية المحروقات، ما يجعلها ذات طبيعة تجارية وليست عينية.

التوصيات

من خلال دراستنا للدورات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، ومن خلال الناتج سابقة الذكر التي تخص الاقتصاد الجزائر بصفة خاصة، فإننا هنا نقدم التوصيات على النحو الآتي:

- النفط ثروة ناضبة غير متجددة وملوثة للبيئة ومهددة بسلع منافسة له(التطور التكنولوجي)، لذلك وجب التفكير في البحث عن الثروة التي لا تنضب ومتجددة وغير ملوثة للبيئة من أجل الاستثمار فيها، وهي الثروة البشرية المتمثلة في الإنسان.
- الاهتمام بقطاع الفلاحة وعصرنته، وتوفير التمويل اللازم للنهوض به، من خلال توفير الدعم من جهة، والرقابة على تنفيذ مشاريع الدعم من جهة أخرى، مع الصرامة في التنفيذ.

- ❖ العمل على ترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات من خلال الاعتماد على بدائل أخرى كالمنتجات الفلاحية.
- ❖ العمل على تنمية الجهاز الإنتاجي، بحيث يصبح قادرًا على المنافسة الخارجية بتوفير الدعم المالي، والمرافقة الميدانية، وتقديم التسهيلات الإدارية اللازمة عند التصدير.

قائمة المراجع

- رمزي زكي(أكتوبر 1998)، الاقتصاد السياسي للبطالة" تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت.
- فؤاد عبد الله العمر(2003) ، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، البنك الإسلامي للتنمية ، بحث رقم 26 .
- أحمد عبد الله علي عسيري، حمد بن محمد حمد أل الشيخ (2003)، دورة الأعمال في المملكة السعودية – حقائق نمطية– مجلة جامعة مللك سعود، العدد الثاني.
- نسيب الخازن(د س ن) ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار مكتبة الحياة ، لبنان .
- إسماعيل الشناوي ومحمد احمد السريتي(2008)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية .
- علاء الدين مرجان محفوظ (أفريل 2009) ، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري – دراسة مقدمة لوزارة التجارة والصناعة المصرية .
- طالب محمد عوض(2004) ، مدخل إلى الاقتصاد الكلي– معهد الدراسات المصرفية – الأردن .
- موسى ادم عيسى (1993) آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي – مجموعه دلة البركة – جدة .
- بنك فلسطين ، مركز التدريب ، تقرير عن إدارة مخاطر الائتمان .
- عزة حجازي،(يناير 2010) خصائص التقلبات الاقتصادية في مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول .

- محمد سمير جلاب(2014)، إدارة المعرفة وأثرها على الاستراتيجية التنافسية للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مجمع صيدال الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المدية .
- ضياء مجيد الموسوي (2011)، أسس علم الاقتصاد، الجزء الثاني، نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية، ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد هاني وكمال باصور(جانفي 2015)، فعالية السياسة المالية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000–2012 – مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، جامعة المدية، العدد 03 .
- جايمس ريكاردز (2014) ،حروب العملات، افتعال الأزمة المالية العالمية الجديد ، ترجمة أنطوان باسيل ، شركة المطبوعات التوزيع والنشر – ط01 – بيروت .
- محمد سعودي (2017) عرض الاقتصاد الجزائري – مطبوعة محكمة من المجلس العلمي – مقدمة للطلبة – جامعة المدية .
- تقرير مجلس المحاسبة(2013) ، المشروع التمهيدي لقانون ضبط الميزانية .